

وان كان بينهما هاسته اشهر فصاعدا فليسما بتقنين لان اقل
مدة الحمل سنة اشهر فاذا الت بولد ثم بولد اخر لا قرن سنة
اشهر يعلم بالضرورة انها من ماء واحد **وان باع المالك**
احدهما الا احد التواقين **واعتقه المشتري** منه ثم
ادخل المبيع بعد ان ابنه ثبت نسبه منه فاذا ثبت نسبه
منه **بطريق المشتري** اياه لان دعوى المبيع بعد صحته
في الذم لم يبع ابنه ومن ضرورته ذلك بتوث نسبه
الاخر لا يباع من ماء واحد فيلزم منه بطر لان عقو المشتري
لكونهما تحري الاصل اذ يستحيل ان يكون احدهما حري
الاصل والاخر رقبة وهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان
الولد واحدا حيث لا يسطر فيه اعتاق المشتري يدعوى
المبايع نسبه لان الفتق لو بطر فيه بطر مقصود
لاجل حق الدعوى للمبايع وان لم يجز وهنا ثبت الحرية
في الذم لم يبع ثم يتعدى الى الاخر ضمنا وتبعاً وكم من شئ
يثبت ضمنا وان لم يثبت وهو مقصود اهدا اذا كان
اصل المملوك في ملكه وانما اذا لم يكن في ملكه بان لم يبعها
بعد الولادة او اشترى كلهما وهي جليهما او باعها جليات
بهما لاكثر من سنتين يثبت نسبهها ايضاً لانها لا يقره فان
فيه لكن لا يعتق الذم ليس في ملكه وان كان المشترك
قد اعتقه لا يبطر عنقه لان هذه الدعوى دعوى تحريم
لعدم الملوقة في الملك بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا

كان

كان المملوك في ملكه حيث يقتضيان جميعاً لانها دعوى التبيلا
فيستند ومن ضرورته عنقها بطريق انها حرة الاصل
فتبين ان باع حراً **صبي عند رجل** او عند غيره وهذا ليس
بتقييد وانما وقع اتفاقاً **قال** اى الرجل الذي عنده الصبي
هو ابن فلان الفايح **ثم قال هو ابني** لم يكن ابني ابدا
وان محمد فلان الغائب **ان يكون** الصبي **ابنه** لان اقراره
بنسبه من الغيب ينعى بتوث نسبه منه يدعوى لان اقراره
حجة في حق نفسه وهذا عندنا في حنيفية وقالان في حق
المفتر بعد جود المقتر له ان يكون ابنه لان اقراره له
بطر بخود المفتر له فصار كأن لم يقتر له وله ان النسب
ما لا يجتمعا التفض بعد تبويه والاقرار عندنا لا يرتد بالذم
فيستحق في حق نفسه لان حجة في حق نفسه **ولو كان** الصبي
في يد مسلم ونصراني فقال النصراني **هو ابني** وقال المسلم
هو **مجدك** وادعياه معا **فخو** اى الصبي حراً ويكون ابن
النصراني لان يقال بذلك شرف الحرية في الحال والاسلام
في المال اذ لا دليل للوحدانية ظاهرة فكان فيه اجماع بين المطبقين
وفي عكسه فوان شرف الحرية اذ لا قدر له على كسبها فكان
اجم بينهما او في خلافه اذ ادعى كل منهما ان ابنه حيث يكون
المسلم فيها والى الاستواء في دعوى التبع فخرج المسلم
بالاسلام **وان كان الصبي في يد زوجين** فزوج
انه ان الصبي ابنه من غيرهما اى من غير الزوجين